

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٧٧

الجمعة، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد نجاز
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد كيلى
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد ميبيسا
	غانا	السيدة كيسي أنتيوي
	فرنسا	السيد بنعبو
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إكرسلي
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهاالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-26911 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند

المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/147 التي

تتضمن نص مشروع قرار قدمته المكسيك.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار

المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا،

البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند،

الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالروسية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا

مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٢٢ (٢٠٢٢).

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

تلتزم روسيا التزاما كاملا بمقاصد ومبادئ القرار ١٥٤٠

(٢٠٠٤)، الذي شاركنا في تقديمه. ونحن مهتمون بالحفاظ على عدم

الانتشار وطبيعته الوقائية وبأن نشهد تنفيذه الشامل من جانب جميع

البلدان في حدود قدرتها على القيام بذلك. وسنبذل كل ما في وسعنا

لضمان أن يظل القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) صكا ذا صلة بعدم الانتشار

يكمّل الآليات الخاصة بقطاعات محددة في هذا المجال، مثل معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية

الأسلحة البيولوجية.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، وحرصا على الحفاظ على توافق

الآراء، أيدنا القرار ٢٦٢٢ (٢٠٢٢)، الذي قدمته المكسيك، بتمديد

ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) حتى نهاية تشرين

الثاني/نوفمبر من هذا العام. ومع ذلك، لا تزال تساورنا شواغل جدية

بشأن هذه الوثيقة، وعلى نطاق أوسع، بشأن كيفية تنفيذ عمل لجنة

القرار ١٥٤٠ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢.

ويساورنا القلق لأن المجلس قد اضطر مرة أخرى اليوم لأن

يقصر عمله على التمديد التقني البحث لولاية لجنة القرار ١٥٤٠ من

أجل ضمان الانتهاء بسرعة من الاستعراض الشامل لتنفيذ القرار.

ولا نرى أي مبرر لمثل هذا التقييد. فمن المهم ألا نكتفي بوضع علامة

في خانة تقيد بإتمام الاستعراض، بل أن نحري الاستعراض على النحو

المناسب وأن نسمح للمشاركين الرئيسيين بتقديم مساهمات موضوعية

- مثل الدول التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ القرار ١٥٤٠

(٢٠٠٤). وإن لم نفعّل ذلك، سيهدر قدر كبير من القيمة التي تضيفها

عملية الاستعراض.

ونحن من جانبنا لا نعتقد أن هذا الاستعراض الكامل والشامل

سيجرى في الأشهر المقبلة، دون تسرع مفتعل أو إضرار بالصيغة.

ولدينا شكوك كبيرة فيما يتعلق بالطرائق المقترحة التي تركز على

مناقشة المشاكل المحددة للجنة وليس على المسائل الراهنة في سياق

عدم الانتشار. وكثيرا ما قلنا في اللجنة إن الأعمال التحضيرية

للاستعراض يجب أن تتم بمزيد من الفعالية، ودعونا الرئيس لأن يكتف

جهوده تحقيقا لتلك الغاية. وللأسف، كان الوقت ضيقا للغاية في هذا

الصد، واقترحنا في ذلك السياق التركيز على التفاوض بشأن ولاية

طويلة الأجل للجنة بحيث تتاح لها الفرصة للعمل بهدوء بشأن جميع

المهام المعروضة عليها وعدم تشتيت انتباهها من خلال التمديد التقني،

وإجراء استعراض كامل في وقت لاحق. ومع ذلك، لم تجد دعوتنا أذانا

صاغية، وفي اللحظة الأخيرة عرض علينا بالأساس أمر واقع يتعلق

بفترة تمديد تقني أخرى.

وأود أن أترشح مجموعة من النقاط الحاسمة الأهمية التي يتعين

علينا تناولها فيما يتعلق بالمعايير المستقبلية لولاية اللجنة. وتتمثل

ونلاحظ التعليقات التي أبدت فيما يتعلق بعملية التجديد الفني للولاية. ومع ذلك، أود أن أسجل حقيقة أن المشاورات أُجريت بحسن نية وشفافية واستجابة لجميع الشواغل التي تم الإعراب عنها. وأعربت الغالبية العظمى من الأعضاء عن تفضيلها للتجديد التقني باعتباره الطريقة الأصلح لإجراء الاستعراض الواسع النطاق المنصوص عليه في القرار ١٩٧٧ (٢٠١١). وسيتيح لنا ذلك الحصول على المعلومات اللازمة لإجراء مفاوضات جديدة بشأن قرار موضوعي جديد في وقت لاحق من هذا العام.

وفي الختام، تعلق المكسيك أهمية خاصة على لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتعترف بدورها في تنفيذ قرار يهدف إلى منع الجهات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): في ضوء التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي للتو، أود فقط أن أ طرح بعض النقاط للعلم.

أولاً، تشكر الولايات المتحدة المكسيك على طرحها القرار ٢٦٢٢ (٢٠٢٢) لتمديد ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء التابع لها. ونعتقد أن هذا التمديد التقني سيسمح للجنة وفريق الخبراء بمواصلة عملهما المهم. ولجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) هي أداة قوية للمساعدة في منع وقوع أخطر الأسلحة في أيدي الجهات من غير الدول. ونحن نؤيد استمرار عمل اللجنة وننتطلع إلى استكمال الاستعراض الشامل وتجديد الولاية الموضوعية في وقت لاحق من هذا العام.

ومن الضروري إجراء استعراض مُجد وشامل يجمع الدول الأعضاء والمجتمع المدني - بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية والصناعة والأوساط الأكاديمية - لكفالة استمرار لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في مواجهة التحدي المتمثل في منع الجهات من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، على سبيل المثال لا الحصر، من حيازة أو استخدام أسلحة الدمار الشامل أو السلع والمعرفة ذات الصلة بها. وفي هذا الصدد، نرحب بفرصة إشراك أصحاب المصلحة هؤلاء من خلال جلسات مفتوحة تعقد بأي شكل قد يكون أكثر جدوى.

النقطة الرئيسية في أنه يجب علينا أن نحافظ على روح التعاون الفريدة التي اتسم بها القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وألا نسمح بتقويضها. وهذا أمر ضروري لضمان أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً إيجابياً تجاه القرار. وينبغي ألا تصبح لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مشرفاً أو مراقباً أو حكماً في تلك العملية. وعند صياغة هيئة جديدة لتلك الهيئة الفرعية، ينبغي ألا نسمح بأن تسند لها مهام تسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ودور لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، كما نراه، هو مواصلة رصد تنفيذ القرار وتنسيق الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة التقنية للبلدان بناء على طلبها. ونعتقد أيضاً أنه من المهم أن تستند الولاية المقبلة فقط إلى عناصر من قرارات مجلس الأمن المتخصصة السابقة المتعلقة بعمل اللجنة، والتي ثبت عملياً أنها مفيدة وملائمة لمقتضى الحال.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين مجلس الأمن في تمديد ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وصوتنا مؤيد للقرار ٢٦٢٢ (٢٠٢٢).

ونأمل أن تضع اللجنة خططا للنهوض بعملها بطريقة منظمة، بما في ذلك الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وينبغي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة للشواغل المشروعة لجميع الأطراف ومعالجتها على النحو الواجب في تلك العملية.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بصفتنا رئيساً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، نرحب باعتماد القرار ٢٦٢٢ (٢٠٢٢)، لأن تمديد ولاية اللجنة سيتيح لنا مواصلة الاستعراض الواسع النطاق لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والانتهاء منه، على الرغم من التعقيدات التي أوجدتها الجائحة.

وخلال الاستعراض الشامل المقبل وتجديد الولاية المرتقب، سنولي الأولوية للتنفيذ الكامل للالتزامات الدول بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من خلال السعي إلى تحسين أداء اللجنة ومصادقيتها وتمكين فريق الخبراء التابع لها، وتعزيز دعمها للأنشطة المتصلة بتقديم المساعدة ونشر التوعية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أننا نؤيد الجدول الزمني الطموح ولكن القابل للتحقيق الذي اقترحه رئيس لجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لاستكمال الاستعراض الشامل، ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين لإجراء استعراض ناجح يرشد تجديد الولاية في وقت لاحق من هذا العام.

السيد إكرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول بإيجاز شديد إننا نؤيد بقوة القرار ٢٦٢٢ (٢٠٢٢). لقد كان القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) جزءاً مهماً من هيكل عدم الانتشار المتعدد الأطراف منذ اعتماده في عام ٢٠٠٤. واستعرضت اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء التابع لها أكثر من ٥٠٠ من تقارير التنفيذ الوطنية من ١٨٥ بلداً. ونرى أن استمرار عملها أمر حيوي، ولذلك تشيد المملكة المتحدة بجهود المكسيك كرئيسة لكفالة تمديد الولاية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.